



© ماريا بو تشايا / منظمة الرؤية العالمية - وورلد فيجن

## الأولوية 3 في الاستراتيجية

3

### تعدّد القطاعات والتكامل في وضع البرامج والتعاون



**الهدف:** تُعطى الأولوية لحماية الأطفال ورفاههم ضمن التعاون بين جميع القطاعات، بما في ذلك ضمن البرامج المتعدّدة القطاعات والمتكاملة، وفي جميع أوجه العمل الإنساني.

يشكّل التعاون المتعدّد القطاعات ووضع البرامج المتكامل جزءاً لا يتجزأ من تحقيق نواتج حماية الطفل على نطاق شامل - ومن دعم المكانة المركزية للأطفال وحمايتهم. فطبيعة مخاطر حماية الطفل المتعدّدة الأوجه، والمحن التي يمكن أن يواجهها الأطفال وعائلاتهم نتيجة لذلك، غالباً ما تتطلب نُهجاً متعدّدة القطاعات وتعاوناً بين القطاعات للوقاية من المخاطر، والاستجابة للاحتياجات، وتقوية عوامل الحماية، والمساهمة في الرفاه. ولا حماية الطفل وحدها تستطيع تحقيق هذا الأمر، ولا أيّ قطاع منفرد آخر يستطيع ذلك.

صحيح أنّ النُهج التعاونية والبرامج المتعدّدة القطاعات تُعطى الأولوية أكثر فأكثر، ولكن، تبقى حاجة كبيرة إلى أن يعطي قطاع حماية الطفل الأولوية للعمل مع القطاعات الأخرى من أجل الوقاية من النواتج المؤذية، وضمان مساءلة أكبر أمام الأطفال في البرامج الإنسانية. ويشتمل هذا على العمل مع القطاعات الأخرى كي يُصار بطريقة مجدية إلى اعتبار وضمان إعطاء الأولوية لمخاطر حماية الطفل، وعوامل الحماية، وصون الطفل في البرامج القائمة بحدّ ذاتها، والبرامج المتعدّدة القطاعات، والبرامج المتكاملة. وهو يتوسّع ليضمن قيام الجهات المانحة والجهات الفاعلة التشغيلية على حدّ سواء بالاعتراف بدور حماية الطفل ومنظارتها الأساسيين في المسائل المتعدّدة القطاعات، وبإعطائهما الأولوية: مثلاً، دور حماية الطفل الرئيسي ضمن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في الحدّ من الأذى وتعزيز المرونة، أو العمل مع الأطفال الناجين من العنف الجنسي والجندري وضمان أنّ عمليات التمويل والتدخلات ملائمة للعمر وتعطي الأولوية للأطفال، بمن فيهم الفتيات؛ والفتيان؛ والأطفال من المثليات، أو المثليين، أو مزدوجي الميل الجنسي، أو مغايري الهوية الجنسية، أو المتحرّرين جنسياً. ويمكن أن يتوسّع أكثر فأكثر ليشمل حاجة الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل إلى العمل عن كثب أكثر مع المجتمعات المحليّة، وإلى دعم وتقوية النظم الوطنية، مع الاعتراف بأنّ



ولا حماية الطفل وحدها  
تستطيع تحقيق هذا الأمر،  
ولا أي قطاع منفرد آخر  
يستطيع ذلك.



الحماية على المستوى المجتمعي ونُهج تقوية النظم هي أكثر تكاملاً بطبيعتها، ولا تعكس القطاعات أو الصوامع الإنسانية. بشكل عام، تعني النُهج المتعددة القطاعات وعملية التعاون بين القطاعات، تعزيز نقاط الدخول الكثيرة إلى حماية الأطفال في جميع القطاعات، والمساهمة في نواتج أقوى بشكل عام في حماية الطفل من خلال مسارات متنوعة، وتقديم المزيد من الدعم للمكانة المركزية (للأطفال و) لحمايتهم.

يتطلب العمل بنجاح في جميع القطاعات من أجل تحقيق نواتج أقوى متعددة القطاعات، بما في ذلك النواتج الخاصة بالأطفال، عددًا من الإجراءات الأساسية:

- الاعتراف بالقدرات والكفاءات التي يقدمها كل قطاع، وكيف تستطيع هذه الأخيرة دعم نواتج كل قطاع منفردًا والنواتج المتعددة القطاعات، بالتكامل مع الاستجابة الشاملة؛
  - فهم الطبيعة المترابطة والمتداخلة لمخاطر حماية الطفل بهدف تعميم هذه المخاطر في عمليات التقييم، والتحليل، والتخطيط في جميع القطاعات؛
  - ضرورة الحصول على بيانات عالية الجودة وعلى المستوى الفردي، بيانات تكون مصنفة بحسب العمر، والجنس، والإعاقة، وغيرها من عوامل التنوع ذات الصلة، لتمكين البرامج المستجيبة للاحتياجات التي تستطيع توقع الأذى والوقاية منه، فضلاً عن الاستجابة له؛
  - استخلاص أدلة حول فعالية التدخلات المتكاملة لتحقيق النواتج في مجال حماية الطفل من أجل المساعدة في تحديد نقاط الدخول وتيسير البرامج المشتركة؛
  - توثيق عمليات التعلم والممارسات الجيدة من البرامج المتعددة القطاعات والمتكاملة، والتعميم الفعال لها بهدف تمكين تطبيقها واستخدامها؛
  - المناصرة والتواصل بهدف تسليط الضوء على المنافع المشتركة للبرامج المتعددة القطاعات والمتكاملة بالنسبة إلى جميع القطاعات.
- ولكن، يجب أن تكون هذه الإجراءات مدعومة بالموارد من الجهات المانحة، وبالمساندة من صانعي القرارات، وبالمعارف والقدرات الكافية بين الممارسين.



© بلان انترناشيونال

تعمل الجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل منذ سنوات لتقوية العلاقات مع القطاعات الأخرى. وضمن المعايير الدنيا لحماية الطفل، تمّ تكريس [الركيزة 4](#) للعمل بشكل تعاوني مع القطاعات الأخرى. وثمة مبادرات جارية مع القطاعات الأخرى، بالتعاون مع مجال مسؤولية حماية الطفل والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بما في ذلك بين قطاع حماية الطفل ومجموعة الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق، ومع الجهات الفاعلة في مجال الصحة، لا سيّما بشأن تفشّي الأمراض المعدية. كذلك، يجمع بين قطاع التعليم وقطاع حماية الطفل تاريخ مهم من التعاون، بما في ذلك بين المجموعة العالمية للتعليم ومجال مسؤولية حماية الطفل - مؤخرًا بشأن [توطين العمل الإنساني](#)، [ووباء كوفيد-19](#)، وتطوير تعاون في مجال إطار التنسيق. وفي سياق زيادة تعزيز الروابط والجهود بين القطاعين، قام التحالف بتطوير شراكة متينة ومثمرة مع [الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ](#)، مطلقًا بذلك [مشروعًا مشتركًا](#) شهد على عمل القطاعين عن كثب على عدد من المبادرات الفنية، بما في ذلك المواءمة بين إطار الكفاءة الخاص بكل منهما، و**ورقة مواقف** بشأن التعاون بين القطاعين، فضلًا عن عدد من [الأوراق](#) حول الروابط [والتأثيرات المترابطة](#) لوباء كوفيد-19 على التعليم وحماية الطفل. وسوف يستمرّ هذا العمل وهذه الشراكة طوال فترة تنفيذ الاستراتيجية.

خلال فترة الاستراتيجية الممتدة بين 2021 و2025، سوف يقيم التحالف الشراكات والتعاون مع القطاعات الأخرى بهدف المناصرة وكي يبيّن كيف يمكن الاستجابة بأفضل طريقة لاحتياجات الأطفال، من خلال التدخّلات القائمة بحدّ ذاتها، أو المتعدّدة القطاعات، أو المتكاملة، التي تكون مسترشدة بالبيانات ومراعية لحماية الطفل، والتي تسعى إلى حماية الأطفال والعائلات بشكل شامل، وإلى دعم رفاههم العام.

### وسوف يقوم التحالف تحديدًا بما يلي:

- **تشجيع وتعزيز** المزيد من إعطاء الأولوية للمخاطر، والاحتياجات إلى البيانات، والتدخّلات في مجال حماية الطفل، ضمن قطاعات أخرى وكجزء من البرامج المتعدّدة القطاعات والمتكاملة.
- **تطوير** شراكات جديدة أو تقوية شراكات موجودة مع قطاعين آخرين أو 3 قطاعات أخرى.
- **تعزيز وتوسيع** معارف وقدرات القطاعات الأخرى لتعميم وإدماج حماية الطفل في برامجها.
- **توسيع وتسهيل** إمكانية الوصول في قطاع حماية الطفل بكامله إلى فرص بناء القدرات والتعلّم والتنمية، فرص تركّز على العمل مع القطاعات الأخرى، تماشيًا مع الركيزة 4 من المعايير الدنيا لحماية الطفل.